الرد العلمي

على كتاب
تذكير الأصحاب بتحريم النقاب

تأليف
محمد أحمد إسماعيل المقدم
عفا الله عنه

تقديم فضيلة الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
الإسكندرية ٥٤٥٧٧٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يهدون من ضلّ إلى الهدى ، ويبصرون من العمى ، يحيون بكتاب الله الموتى : فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضالٍّ تائهٍ قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم .

وأشهد أن : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، المتفرد بالجلال بكمال الجمال ، والمتوحد بتصريف الأحوال ، المستحق لأن يعبد وحده وأن يطاع وأن يعمل بما يُزْلِفُ إلى رضاه ، و يُدْنِي إلى رحماه .

وأشهد أن محمداً عبده ورسولُه ﷺ ، ختمت به الرسالة ، وأنقذ من الغواية ، أقام الدين وترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها .

أما بعد :

فقد قال النبي ﷺ : « ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء » فالفتن كثيرة ، والبلاء متنوع ، وأضرُّ الفتن على معاشر الرجال النساءُ ، ففِي قوله عليه الصلاة والسلام حثٌّ – لأهل العلم ومن فقهوا الدين – على التحذير وإقامة النذير لصد افتتان الرجال بالنساء ، والعلماء ورثة الأنبياء ، يُحَذِّرون من الفتن كما كان الأنبياء يفعلون ، إذ ذلك مقتضى النصيحة .

وإن أول خطوات طريق الافتتان بالنساء الإذن لهن بالسفور أو التبرج ، أو الاختلاط مع إبداء الزينة .

وإذا حصل الافتتان بالنساء أظلم القلب وانزاح النورُ منه ، وتأمل السر البديع الذي ذكره ابن القيم رحمه الله في « روضة المحبين » ص ٢٩٥ إذ قال :

« في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال في خطبة الكسوف : « والله

يا أمة محمد ما أحدٌ أغيرُ من الله أن يزني عبدُه أو تزني أمتُه » وفي ذكر هذا الذنب بخصوصه في خطبة الكسوف سرٌّ بديع قد نبهنا عليه في باب (غض البصر) وأنه يورث نوراً في القلب ، ولهذا جمع الله سبحانه وتعالى بين الأمر به وبين ذكر آية النور ، فجمع الله سبحانه بين نور القلب بغض البصر وبين نوره الذي مثله بالمشكاة لتعلق أحدهما بالآخر ، فجمع النبي ﷺ بين ظلمة القلب بالزنا وبين ظلمة الوجود بكسوف الشمس » اهـ .

فالقضاءُ على إيمان العباد أو إضعافه طريقه أضرّ الفتن : النساء ، فرجع أمر الفتنة بالنساء إلى الفتنة عن الدين ، وإظلام القلب .

وما من ريب أن سنن الجاهلية وطرائقها يجب ويتعين النهي عنها وصدُّها بالقول والعمل ، فقد ثبت في « صحيح البخاري » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « أبغض الرجال إلى الله ثلاثة : ملحد في الحرم ، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَّلِبُ دم امرىء مسلم بغير حق ليهريق دمه » .

قال الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية في « اقتضاء الصراط المستقيم » ص ٧٦ – ٧٧ :

« السنة الجاهلية : كل عادة كانوا عليها ، فإن السنة هِي العادة ، وهِي الطريق التي تتكرر ، لتتسع لأنواع [أعمال] الناس مما يعدونه عبادة أو لا يعدونه عبادة قال تعالى : ﴿ **قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض** ﴾ وقال النبي ﷺ : « لتتبعن سنن من كان قبلكم » ، والاتباع هو الاقتفاء والاستنان فمن عمل بشيء من سننهم فقد اتبع سنة جاهلية . وهذا نص عام يوجب تحريم متابعة كل شيء كان من سنن الجاهلية » اهـ . وقال ص ٧٩ :

« فقوله في هذا الحديث : « ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية » يندرج فيه كل جاهلية : مطلقة أو مقيدة ، يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو صابئة أو وثنية أو شركية من ذلك [كله] أو بعضه أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية فإنها جميعها – مبتدعها ومنسوخها – صارت جاهلية بمبعث محمد ﷺ » اهـ .

وذلك أن الإضافة إلى الجاهلية في قوله : « سنة الجاهلية » مخرج لما كان من أفعالهم قد أقره الشرع فصار سنة محمدية ، ومالم يقره الشرع فهو من سنة الجاهلية التي من ابتغاها في المسلمين فهو من أبغض الرجال إلى الله .

ومما تقرر دونما نكير أن من سنتهم وهديهم نزع اللباس عن المرأة إما عن بعض أجزاء البدن أو عن أكثرها ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى** ﴾ قال القرطبي المالكي – رحمه الله – في تفسيره (١٤/١٧٩ – ١٨٠) : « حقيقته – أي التبرج – إظهار ما ستره أحسن ، وهو مأخوذٌ من السعة ،... وقال مجاهد : كان النساء يتمشين بين الرجال فذلك التبرج . قال ابن عطية : والذي يظهر عندي أنه أشار للجاهلية التي لحقنها فأمرن بالنقلة عن سيرتهن فيها وهي ما كان قبل الشرع من سيرة الكفرة ، لأنهم كانوا لا غيرة عندهم ،وكان أمر النساء دون حجاب ..

قلت – القائل هو القرطبي – : « وهذا قول حسن ويعترض بأن العرب كانت أهل قَشَف وضنك في الغالب ، وأن التنعم وإظهار الزينة إنما جرى في الأزمان السابقة ، وهي المراد بالجاهلية الأولى ، وأن المقصود من الآية مخالفة من قبلهن من المشية على تفنيج وتكسير وإظهار المحاسن للرجال إلى غير ذلك مما لا يجوز شرعاً ، وذلك يشمل الأقوال كلَّها ويعمها فيلزمن البيوت ، فإن مست الحاجة إلى الخروج فليكن على تبذل وتستر تام والله الموفق » اهـ .

والمقصود مما تقدم أن السعي في تكشف النساء وسفورهن وتبرجهن ابتغاءٌ في الإسلام والمسلمين سنة الجاهلية ، والسعي نوعان : سعي بالعمل كحال من يسعى بخططه وبرامجه التنموية لإفساد المرأة ، وسعي بالقول كحال من يؤلف ويعمل قلمه وفكره في الحث على السفور والتبرج .

والله حافظٌ دينه ، ومقيمٌ شريعته ، فلا يزال في المسلمين من أهل العلم والفضل من يقوم مجاهداً لرد الفتنة ، وصد ابتغاء سنن الجاهلية ، وفقههم الله ورفع لهم مناراً ، وزادهم وقاراً .

وإن من أولئك الذين قاوموا الفتنة المضرة على الرجال وعلى الإيمان وأهله :

أخانا في الله الدكتور محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم ، فمؤلفاته في مسألة وجوب الحجاب وتحريم السفور من أنفس ما كتب في موضوعها ، ومصنفه «عودة الحجاب» بأقسامه فضل من الله على مؤلفه وعلى هذه الأمة، وهو لا يزال يوضح مسائلَه ، ويجلو دلائله ، ويقيم الحجاجَ ويرد على القول الأجاج ، سدَّده الله وجعله موفقاً أينما كان .

وحق قولنا إن فضيلة الأخ الشيخ محمد المقدم صار متخصصاً في مسائل الحجاب تخصصاً يكون معه قولُه هو القول ، ونظره هو النظر .

أسأل الله الهدى والتوفيق لنا جميعاً ، وأن يتوفانا مسلمين غير خزايا ولا مفتونين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه .

كتب ذلك

الفقير إلى عفو الكريم الرحيم

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

الرياض - ١٤١٢/٦/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم وَلِيِّ المتقين ،
والحمد لله رب العالمين ، لا يهدي كيد الخائنين ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، قاصمُ ظهر الماكرين ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسولُه سيدُ ولدِ آدمَ أجمعين .
اللهم صَلِّ وسَلِّم وبارك عليه وعلى آله وصحابته ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أمـا بعـــد

– ففي مرحلة الغربة الثانية التي تنبأ بها رسول الله ﷺ في قوله : « بدأ الإسلام غريباً ، وسيعود كما بدأ ، فطوبى للغرباء »[1] ،

– وفي حال انفتاح ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ في قوله : « سيأتي على الناس سنواتٌ خَدَّاعاتٌ ، يُصَدَّقُ فيها الكاذبُ ، ويُكَذَّبُ فيها الصادق ، ويؤتمن فيها الخائن ، ويُخَوَّنُ فيها الأمين ، وينطق فيها الرُّوَيْبِضَةُ » .

قيل : « وما الرويبضة ؟ » قال : « الرجل التافه – في رواية : السفيه ، وفي رواية : الفويسق – يتكلم في أمر العامة[2] » .

وما أخبر به ﷺ في قوله : « إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناسُ رؤساء جُهَّالاً ، فسئِلوا ، فَأَفْتَوْا بغير علم ، فضلُّوا وأضلوا[3] » .

وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « يكون في آخر الزمان دَجَّالون كذابون ، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم ، لا يُضلونكم ولا يفتنونكم[4] » .

---

(١) رواه مسلم رقم (١٤٥) .
(٢) أخرجه ابن ماجه رقم (٤٠٤٢) ، والحاكم (٤/٤٦٥ ، ٥١٢) ، والإمام أحمد (٢/٣٣٨) ، (٢/٢٩١) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني في « الصحيحة » رقم (١٨٨٧) .
(٣) رواه البخاري رقم (١٠٠) ، ومسلم رقم (٢٦٧٣) ، والترمذي رقم (٢٦٥٤) ، وأحمد (٢/١٦٢ ، ١٩٠) .
(٤) رواه مسلم في « المقدمة » رقم (٧) ، والطحاوي في « المشكل » (٤/٢٠٤) .

– وفي حال تداعي حملات الغزو الفكري الداخلي والخارجي علينا من كل حدب وصوب ، إلى غير ذلك مما يعيشه المسلمون في قالَب « أزمة فكرية غثائية حادة » ، أفقدتهم – إلا من عصم الله – توازنهم ، وزلزلت كيانهم ، وشَوَّهَتْ أفكارهم ، كُلٌّ بقدر ما علَّ من أسبابها ونَهَل ، فصار الدَّخَلُ ، وثار الدَّخَنُ ، وضعفت البصيرة ، ووجد أهل الأهواء والبدع مجالاً فسيحاً لنشر إفكهم ، ونثر بدعهم حتى أصبحت في كفِّ كل لاقط ، فاستشرت في الآفاق ، وامتدت من دعاتها الأعناق ، وعاثوا في الأرض الفساد ، وتجارت الأهواء بأقوام بعد أقوام ، إلى آخر ذلك من الويلات التي يتقلب المسلمون في حرارتها ، ويتجرعون مرارتها ..

– وفي غمار ذلك كله تجسدت الأدلة المادية التي قامت في ساحة المعاصرة على ما ذَرَّ قرنُه من الخوض في شريعة الله بالباطل ، وما تولد عن ذلك من فتن تغلى مراجلها ، لذهاب العلماء ، وقعود المتأهلين عن التحمل والبلاغ ، وتولى ألسنتهم وأقلامهم يوم الزحف على كرامته :

فبقي الذين إذا يقولوا يكذبـــوا ومضى الذين إذا يقولوا يصدقـوا

وإذا بسرب من المبتدعة يحاولون اقتحام بقايا العقبة لتكثيف الأمية الدينية ، وزيادة غربة الإسلام بين أهله .

وإذا بواحدٍ من هؤلاء وقد تشبع بما لم يُعْطَ ، وتزيَّا بزِيِّ العلم بل الاجتهاد والتجديد ، وهو عـــارٍ عن ذلك كله ، وقد راج سُوقُه على بعض العوام ، بما يُلَفِّقُهُ من الخيالات والأوهام ، فلما رأى أنه لا معارض له من أولئك الطَّغام ، شأنَ الذي يتكلم بين المقابر بما شاء من الكلام ، صَدَّق نفسه ، وتخيل لذلك أنه من العلماء الأعلام ، فرفع عقيرته بدعوى هي أوسع من الغبراء ، وأكبر من أن تُظِلَّها الخضراء !

دعوى لو قالها قائل لعمر لهاجت شِرَّتُه ، ولبادرت بالجواب دِرَّتُه ..

دعوى لا تقوم على قَدَمَيْ الحق ، بل ولا على قَدَمَيْ باطلٍ وحق ..

دعوى مخترعة محدثة لم يُسْبَقْ صاحبُها إليها ، ولا مُساعِدَ له من أهل العلم عليها ..

دعوى فاسدة يغني فسادها عن إفسادها ، وباطلة يغني بطلانها عن إبطالها ..

دعوى كاسدة لا تستحق النظر فيها ، فضلاً عن الاشتغال بالرد عليها .. إنها دعوى :

[أن المحجبة المنقبة آثمة عاصية مجرمة ، مستحقة لعقاب الله وغضبه ، بسبب ارتدائها النقاب ، وأن المتهتكة المتبرجة أفضل منها ، لأنها أقل ابتلاءً ، وأقرب إلى سواء السبيل][1]!!

ولو كانت دعواه حبيسة الأوراق ، رهينة الأدراج لهان الأمر ، ولكان من الخطأ الرد عليها ، وتنبيهُ المسلمين إليها ، لأنه يكون حينئذ إشهاراً لفكرة ماتت في مهدها ، ولفتاً لأنظار المسلمين لينظروا في زيفها ، ولكن لأن :

لكل ساقطة في الحي لاقطة ... وكل كاسدة يوماً لها سوقُ

فقد امتدت إلى هذه الفكرة الساقطة ، والدعوى الكاسدة ، يَدُ صديقٍ له حميمٍ يقوم بأمر إحدى الجرائد ، فالتقطها ، وتولّى كِبْرَها ، وأسرف في نصرتها ، ونشرها له على نطاق واسع ، وكان الواجب المتحتم عليه أن يعرضها أولاً على أهل العلم فيحكموا عليها الحكم الشرعي اللائق بها ، فإن أجازوها وإلا تركت ميتة في مهدها ، وسُجنت في قرطاسها .

أما وقد نشرها وأذاعها ، وادعى أن أحداً لا يستطيع هدمها ، وفهم أن سكوت أهل العلم عنه ليس له من تفسير سوى أنهم برمتهم عاجزون عن دحض شبهاته ، وكشف مفترياته[2]، شأنه في ذلك شأن « دونكيشوت » ذلك الرجل الأسباني الذي كان لا يجد مجالاً لإثبات بطولته الفذة سوى أن يتوجه إلى « طواحين الهواء » يبارزها بسيفه ، وأخيراً ينتصر عليها ، ويحطمها !!

وإذا ما خلا « الفَعَالُ » بأرضٍ ... طَلَبَ الطَّعْنَ وحدهُ والنِّزالا

وقد أشار بعض الفضلاء بتعين التصدي لهذا الباهت المجازف ، لكشف ما شَبَّه به من الكلام ، وقد استخرت الله تعالى في ذلك ، وإني أسأله عز وجل أن

---

(١) « تذكير الأصحاب » ص (٢٢٦-٢٢٧) .

(٢) بل بلغ اغتراره بإهمال العلماء إياه ، وإعراضهم عنه أنه عَدَّ سكوتهم عنه إقراراً لمذهبه الباطل ، اسمعه وهو يقول في معرض الرد على أحد مخالفيه : (هل كان يمكن أن يسكت علينا سائر علماء الأمة في المشارق والمغارب بعد نشر هذا الأمر وذيوعه ؟؟ وبعد مرور حوالي العامين على ذلك على وجه التقريب ؟؟) اهـ . من « النور » (٢ ربيع الآخر ١٤١١هـ) .

يلهمني رشدي ، وأن يعيذني من شر نفسي ، هدا وأنا المقر بالتطفل على أهل الشأن ، ولكن الضرورة ألجأتني وأمثالي إلى الكلام ، كما قال أبو عَليٍّ البصير :

لَعَمْرُ أبيـك ما نُسِبَ المُعَـلَّى إلى كـرمٍ وفي الدنيـا كريـم
ولكن البـلاد إذا اقْشَـعَرَّتْ وصَـوَّحَ نَبْتُهـا رُعِيَ الهشـيم

وفي ذلك فائدة أخرى تعود إلى الباهت نفسه ، ألا وهي احتمال أن يعود إلى رشده ، ويرجع عن غَيِّه إذا كان إنما أُتِي مَن قِبَل داء الجهل ، فإن كان أُتِي من قِبَل داء الهوى ﴿ **فمن يُرِد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً** ﴾ ، وحينئذ تنحصر فائدة الرد في التقليل من أوزاره ، من جَرَّاء تقليل عدد المتورطين المضلِّلين به الذين سوف يحمل – إن لم يتب – أوزارهم فوق أوزاره كما قال تعالى :

﴿ **وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم وليُسألن يوم القيامة عما كانوا يفترون** ﴾ .

وكما قال جل وعلا :

﴿ **ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء مايزرون** ﴾ .

وكما قال رسول الله ﷺ :

« من سَنَّ في الإسلام سنةً حسنة فله أجرها وأجر مَن عمل بها مِن بعده ، من غير أن يَنْقُصَ من أجورهم شيء ، ومن سَنَّ في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ، ووزر من عمل بها من بعده ، من غير أن يَنْقُصَ من أوزارهم شيء »[1] .

فإن قيل : [بل يسعنا ما وسع السلف الصالح رضي الله عنهم فإنهم لم يناظروا أهل البدع ، وإنما هجروهم ، وقاطعوهم ، وقد بَيَّنَ منهجَهم في ذلك بعضُ الآثار :

منها : مارواه البغوي عن سفيان الثوري أنه قال : « من سمع بدعة فلا يحكها لجلسائه لا يلقيها في قلوبهم »[2] .

(١) رواه مسلم في « الزكاة » (٦٩) ، والإمام أحمد (٤/٣٥٧ ، ٣٥٩) ، والبيهقي (٤/١٧٥) .
(٢) « شرح السنة » (١/٢٢٧) .

ومنها مارواه ابن بطة عن أيوب قال : « لستَ ترد عليهم بشيء أشد من السكوت »[1].

ومنها قول الخواص : « إذا جاءَكم مجادل بغير حق فتصدقوا عليه بالسكوت ، فإنه يخمد هيجان نفسه »[2].

ومنها ما روى عن عبد الله بن السري قال : « ليس السنة عندنا أن يرد على أهل الأهواء ، ولكن السنة عندنا أن لا نكلم أحداً منهم »[3].

وروى عن حنبل بن إسحاق بن حنبل أنه قال : (كتب رجل إلى أبي عبد الله رحمه الله كتاباً يستأذنه فيه أن يضع كتاباً يشرح فيه الرد على أهل البدع ، وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم ويحتج عليهم .

فكتب إليه أبو عبد الله كتاباً فيه : الذي كنا نسمع ، وأدركنا عليه مَنْ أدركْنا من أهل العلم أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلى ماكان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ ، لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لتردَّ عليهم فإنهم يلبسون عليك وهم لا يرجعون ، فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم[4]..)] .

فالجواب : نعم ، يسعنا ما وسعهم ، ولكننا ابتُلينا بما عافاهم الله منه رحمهم الله :

فقد غاب السلطان الشرعي الذي كان يضرب على أيدي المبتدعة ، ويحجر عليهم .

وقعد كثير من أهل العلم عن التصدي للمبتدع الذي أذاع بدعته على نطاق واسع .

وقد تحقق حصول الضرر من نشاط هذا الصائل على العوام وبعض

---

(١) « الإبانة » (٢/٣٦٥-٣٦٦)، وانظره (٢/٤٧١-٤٧٢).

(٢) « لطائف المنن والأخلاق » ص (٤٠٦) .

(٣) « الإبانة » (٢/٣٦٥) .

(٤) « السابق » (١/٤٤) .

الخواص[1]، ومع ذلك فلنا أسوة في أهل العلم في كل زمان ممن تصدوا لأهل البدع بالرد والتفنيد :

قال الإمام مسلم – رحمه الله – في مقدمة « صحيحه » :

(وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقولٍ – لو ضربنا عن حكايته وذكر فساده صفحاً – لكان رأياً متيناً ، ومذهباً صحيحاً .

إذ الإعراض عن القول المُطَّرح ، أحرى لإماتته وإخمال ذكر قائله ، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه ، غير أنا لما تخوَّفنا شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الأمور ، وإسراعهم إلى اعتقاد خطأ المخطئين ، والأقوال الساقطة عند العلماء ، رأينا الكشف عن فساد قوله ، وَرَدَّ مقالته بقدر مايليق بها من الرد – أجدى على الأنام ، وأحمدَ للعاقبة إن شاء الله)[2] اهـ .

وكان الإمام أحمد – رحمه الله – يكره التصدي لمجادلة المبتدعة ، وقد حكى عنه الغزالي في كتابه الذي سماه : « المنقذ من الضلال » أنه أنكر على الحارث المحاسبي تصنيفه في الرد على المعتزلة ، فقال الحارث : « الرد على البدعة فرض » ، فقال أحمد : « نعم ، ولكن حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها ، فلا يؤمن أن يطالع الشبهة من تَعْلَقُ بفهمه ولا يلتفت إلى الجواب ، أو ينظر في الجواب ، ولا يفهم كنهه » .

قال الغزالي – رحمه الله – : (وما ذكره أحمد حق ، ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر ، أمَّا إذا انتشرت فالجواب عنها واجب ، ولا يمكن الجواب إلا بعد الحكاية)[3] اهـ .

وإن لمن المؤسف حقًّا أن نضطر إلى الخوض فيما كان الأصل أننا في غنى عن الخوض فيه ، إذ إن ردع المبتدع بالبيان واجب حتى لا تتوالى القطرات

---

(١) انظر : « المهدي حقيقة لا خرافة » ص (١٣-١٤) .

(٢) « مقدمة صحيح مسلم » (١/٢٩) .

(٣) « المنقذ » ص (١٨) .

التي يزخرفها بدعوى الاجتهاد والتجديد فتكون سيلاً على توالي الغفلات ، ولو كان هناك سلطان شرعي يقوم على حراسة الدين ، فَيَزَعُ الله به ما لا يزع بالقرآن ، لما كان لمثل هذا المبتدع من جزاء إلا التعزير والحَجْر عليه استصلاحاً للديانة ، وأحوال الجماعة المسلمة ، فهذا ألزم من الحجر الصحي لاستصلاح الأبدان .

والمبتدع إذا زُجر وهُجِر بات كالثعلب في جُحْرِه ، أما تَرْكُ تحسيسِه ببدعته فهذا تزكية له وتنشيط ، وتغرير بالعامة ، إذ العامِّيُّ مشتق من العمى ، فهو بيد من يقوده غالباً .

ولعل في هذا تذكرةً وإقناعاً للذين ينزعجون لهذه الردود ، ويتمنَّوْنَ أن لو صُرِفَتْ مثل هذه الجهود إلى نواحٍ علمية مجردة من المناقشة والأخذ والرد ، مع أن غالب هؤلاء قد يلتبس عليهم – نتيجة نشاط المبتدعة ، وإفساح وسائل الإعلام لهم – الحقُّ ، فلا يتبينون حقيقة ما اختلف فيه الناس ، فضلاً عن التمسك به والدعوة إليه ، كما أنهم ينسون أن هذه سنة الله التي قد مضت في خلقه ، فما من الناس إلا رادٌّ ومردود عليه ، فمحقٌّ ومبطل ، قال تعالى : ﴿ **ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم** ﴾ .

إن من اعتاد على أن يُبَسِّطَ ما لا يمكن تبسيطه سوف يكون من العسير عليه أن يدرك خطر هذه الدعوة إلى السفور ، وتزيينه على أنه فضيلة بل « فريضة » محتمة ، الأمر الذي لم يجرؤ عليه حتى « قاسم أمين » ، ومن هو أشد منه إيغالاً في « استعباد » المرأة ، وتضليلها .

ومن تأمل كتاب المبتدع يخامره الشك في أنه دعاية خبيثة تخدم هدفاً مُحَدَّداً ومُحَبَّباً لأعداء الصحوة الإسلامية ، والكائدين لرجالها ونسائها ، بغض النظر عن نية صاحبه ، فإن أجواء العصر دائماً على أهبة الاستعداد لأن تحتضِنَ عالِمَ الشقاق ، وتحملَ له العَلَم الخفاق ، لنشر صِيته في الآفاق ، وما هو عليهم بعزيز ، ولكن فتنته هي المقصودة ، وقد يغتر بذلك أسير الحظ الزائل ، ولا يشعر أنه صار بوقاً ينفخ به العدو الصائل .

والذي يزيد هذه الريبة ما أثارته هذه البدعة من عاطفة الاستحسان

والإعجاب في دوائر يتفق الجميع على الريبة في كل ما تستحسن ، والشك في كل ما تصفق له وتهلل ، وقد قيل : « قل لي : من يصفق لك ؟ أقل لك من أنت »[1].

لقد طار بهذا الرأي المأفون أهل الفتن والأهواء ، وصارت تلك المقالات تُكَأَةً لاستعداد العِداء على حكم شرعي ثابت ، بل استعداء بعض علماء السوء ، وبالتالي فتنة الذين في قلوبهم مرض ، ومن لم ترسخ علوم الشريعة في قلوبهم ، ولم يفهموها فهماً صحيحاً ، والقلوب الفارغة أسرع قبولاً للباطل من الحق :

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا

ألا إن هؤلاء حقًّا هم قطاع الطريق على هذه الأمة في سيرها إلى الله تعالى على صراط مستقيم ، فالله طليبهم ، وهو حسيبهم .

* * *

وقبل أن نشرع في نظرة نقدية عامة لكتاب « تذكير الأصحاب بتحريم النقاب » ، والذي نشر أولاً في مقالات بجريدة « النور » بصفة أسبوعية على مدى تسعة أشهر ، ثم طبع في كتاب مستقل بنفس العنوان ، نبدأ استعراض قصة نشر المقالات من أولها :

---

(١) وقد صفَّق للكتاب وصاحبه أخبث أجهزة الإعلام في مصر ، إذ كان التلفاز يذيع إعلانات مكررة عن الكتاب ليُرَوِّجَ البدعة الخبيثة عن طريق الإلحاح في إذاعة عنوانه المتضمن عبارة « تحريم النقاب » ، في حين منع المسئولون عن هذا الجهاز الخبيث الإعلان المدفوع الأجر عن كتاب « فنانات تائبات » لأنه يتضمن الإساءة والتعريض بالفن وأهله ، وأُعلم ناشر الكتاب أنه لا مانع من الإعلان عنه إذا بدَّل عنوانه لئلا يؤذي مشاعر الفنانات !!

الباب الأول

الفصل الأول من « القصة »

في أول شعبان ١٤٠٩هـ إذا بصاحب جريدة « النور » يفجر قنبلة في الساحة الفكرية ، ويقود تظاهرة إعلامية تحت العنوان التالي :

تذكير الأصحاب بتحريم النقاب

بدأها بعبارة أرجو القارىء الكريم أن يستصحبها دوماً خلال هذه الدراسة ، لأنه يحتاج إلى استدعائها من ذاكرته خلال كل مرحلة من مراحل نقد الكتاب ، قال صاحب الجريدة :

« وددت لو أن العاملين في الحقل الإسلامي لا يقدمون على عمل من الأعمال في الحياة العامة في مصر وغيرها قبل أن يبحثوا عن هذا « العمل » في الكتاب والسنة ولا يجوز لواحد منهم أن يتقدم خطوة واحدة في تنفيذه قبل ذلك فإن وجد هذه الخطوة في كتاب الله أو في السنة المشرفة أو فيهما معاً خطاها فإن لم يجد هذه الخطوة فيهما فلا يخطوها .

وفوق ذلك فإن القرآن والسنة ليسا من الكلأ المباح يبيحه لنفسه كل واحد من الناس ولكن ذلك مقصور على أهل العلم والفقه لأنهم يملكون وسائل المعرفة فيقدَّمون وأما غيرهم فلا يملكونها ولا يجوز لهم من ثَمَّ أن يقتحموهما ومن يفعل ذلك وهو لا يملك هذه الوسائل فقد ظلم نفسه وعرض نفسه ومن يتبعه للتهلكة » اهـ .

وقد أحسن صاحب الجريدة ببناء المقالة على هذه المقدمة ، وإن كان – عما قريب – سيهدمها هدماً ، وينقضها نقضاً ، حتى إنه ليتحقق فيها قول القائل :

مُبْتَدأٌ حُلْوٌ لمن ذاقه ... ولكن انظر خبرَ المبتدأ

وقولُ القائل :

فلا تُخدَعْ بأولِ ما تراه ... فأولُ طالعِ فجرٌ كذوبُ

ثم دلف مباشرة إلى استعراض ماسماه : « مشكلة النقاب » فقال :

« ومشكلة النقاب أخذت حجماً متزايداً في الحقل الإسلامي في الآونة الأخيرة حتى بلغ أمرها ساحات المحاكم وأدت إلى كثير من الاضطرابات » .

ثم نَسَب الخلافَ في حكم النقاب إلى « الناس » لا إلى « العلماء » ، فقال :

« والناس في حكم النقاب قد اختلفوا فمنهم من قال إنه واجب تثاب من تفعله وتأثم من تتخلى عنه وإن كانت ترتدي الحجاب وذهب البعض إلى أن ارتداء النقاب مندوب إليه فمن اتخذته لباساً أثيبت ومن تخلت عنه واكتفت بالحجاب فلا إثم عليها » .

ثم ردَّد كلام مُقَلِّده الذي أنشأه من عندنفسه لحاجةٍ في نفسه سنوضحها في حينها[1] إن شاء الله ، فقال :

« ومنهم من قال إن ارتداء النقاب مع الحجاب مباح فمن اتخذته رداء تتساوى مع من لم تتخذه رداء » .

وها هو ذا يقدم لقرائه صديقه وقد خلع عليه صفاتٍ مُوهِمةً ، وسَرَدَ له مؤهلات لا يمت معظمها إلى العلم الشرعي بصلة ، وهي أبعد ما تكون عما ذكره آنفاً من أن النظر في القرآن والسنة « مقصور على أهل العلم والفقه ، لأنهم يملكون وسائل المعرفة ... » إلخ كلامه ، وتأمَّل أخي القارىء هل صديقه هذا من « أهل العلم والفقه » أم من « غيرهم » :

« وقد زارني أخي في الله الذي أحبه في الله الدكتور إسماعيل منصور الذي يرأس تخصصات الطب الشرعي والسموم بكلية الطب البيطري بجامعة القاهرة وأعرف جهده الخارق في التحصيل العلمي ففضلاً عن حصوله على الدكتوراة في تخصصه في الطب الشرعي والسموم فقد شغفه الإسلام حباً فانكب على دراسته على مشايخه وعلمائه ولم يَعْتَدَّ بنفسه وبقدرته على القراءة بمفرده بل التحق بكلية

(١) انظر ص (١٦٣) من هذا الكتاب .

الآداب وحصل على ليسانس الآداب في الفلسفة وعلم النفس من جامعة القاهرة ثم حصل منها أيضاً على ماجستير الآداب في الفلسفة الإسلامية بتقدير (امتياز) .

وما برح أن عـرج على كلية الحقوق فحصل على ليسانس الحقوق جامعة القاهرة وله دراسة بقسم الدكتوراة بها في القانون العام ولم يكتف بذلك بل انتظم في معهد القراءات بالأزهر الشريف وحصل على إجازة التجويد منه ثم راح ينفق علمه هذا بلا مقابل – في الدعوة الإسلامية في بيوت الله جل وعلا » .

ثم طفق يسرد أسماء المساجد التي يخطب فيها الجمعة ، ونوَّهَ بكتاب ألَّفه في الرد على من زعم علمه بيوم الساعة ثم قال :

« وكل ذلك لم يشغله عن التعمق الشديد في تخصصه فألف « المرجع » في الطب الشرعي والسموم والإجراءات ويرأس قسماً كبيراً في كلية الطب البيطري ويواظب بشدة على عمله وإلقائه المحاضرات لتلاميذه في فنه » .

وتعليقاً على هذه الفقرة نقول :

سبق أن ذكر صاحب الجريدة أن النظر في القرآن والسنة مقصور على « أهل العلم والفقه » لأنهم يملكون « وسائل المعرفة » ، وقَدَّم هذا بين يدي إطرائه صديقَه توطئةً لتزكيته بأنه من هؤلاء ، والسؤال الآن :

قد ذكرت هذه الشهادات في معرض الاحتجاج بها على أنها وسائل « العلم » والفقه في نظرك ، فإن كنت تقصد بـ « العلم » علم الكتاب والسنة ..

وإن كنت تعرف أن الطب « الشرعي » ليس من علوم الكتاب والسنة ، وكذلك « السموم » ، والطب البيطري ، والآداب والفلسفة وعلم النفس ، والحقوق والقانون العام ، فما مناسبة إيراد هذه الشهادات للموضوع الذي نحن بصدده ؟

وما مناسبة ذلك لقولك : « ولم يكتف بذلك » وما وجه قولك بعد سرد

هذه الشهادات : (ثم راح ينفق علمه « هذا » بلا مقابل في بيوت الله جل وعلا) ؟!

إن الافتخار بهذه الشهادات محله مدرجات كلية الطب البيطري أو كلية الآداب أو كلية الحقوق ، أو ساحات المحاكم التي تحكم بغير ما أنزل الله !

أما أن تبهرك هذه الشهادات التي تعظمها وتقلبك رأساً على عقب بحيث ترى الواجب حراماً فهذا هو عين الخروج عن قوانين البحث العلمي الموضوعي .

إن العبرة في مضمار العلم الشرعي بالأهلية[1] وليست بالشهادات بمجردها ولو كانت شهادات شرعية ، فكيف إذا كانت في علوم لا تمت إلى علوم الشرع بصلة ؟!

إذن يبقى الآن مَحَكٌّ وحيد هو الصالح لتقويم هذا الكاتب هو مدى

---

(١) كما أن العبرة في الحكم على شخص بأنه عالم باشتهاره بذلك بين أهل العلم الراسخين ، وتزكيتهم إياه ، أما العامي فلا رأي له ، بل رأيه كالعدم ، وما أسهل أن يخدع بالبهرجة والتهويش ، والمتعالم دوماً محل إعجاب من العامة ، ترى العامي إذا سمع المتعالم يجيش بتعالمه الكذاب ، المحروم من الصدق وقوفاً عند حدود الشرع : يضرب بيمينه على شماله تعجباً من علمه وطَرباً ، بينما العالمون يضربون بأيمانهم على شمائلهم ، حزناً وأسفاً ؛ لانفتاح قُفْل الفتنة ، والتغرير بعُدَّة المستقبل بَلْهَ العوام .

وآية ذلك ماحكاه أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ قال : (سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد ، فسمع به أصحاب الحديث ، فاجتمعوا وعَمَدوا إلى مِئة حديث ، فقلبوا متونَها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا ، وإسنادَ هذا المتن هذا ، ودفعوا إلى كل واحدٍ عشرة أحاديث ليُلْقوها على البخاري في المجلس ، فاجتمع الناس ، وانتدب أحدهم ، فسأل البخاري عن حديث من عَشَرَته ، فقال : « لا أعرفه » ، وسأله عن آخر ، فقال : « لا أعرفه » ، وكذلك حتى فرغ من عَشَرَتِهِ .

فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ، ويقولون : « الرجلُ فَهِمَ » ، ومَنْ كان لا يدري قضى على البخاري بالعَجْز ، ثم انتدب آخر ، ففعل كما فعل الأول ، والبخاري يقول : « لا أعرفه » ، ثم الثالث وإلى تمام العشرة أنفس ، وهو لا يزيدهم على : « لا أعرفه » ، فلما علم أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم ، فقال : « أما حديثك الأول فكذا ، والثاني كذا ، والثالث كذا إلى العشرة » ، فَرَدَّ كُلَّ متنٍ إلى إسناده ، وفعل بالآخرين مثلَ ذلك ، فأقر له الناس بالحفظ ، فكان ابن صاعد إذا ذكره يقول : الكبش النَّطَّاح) اهـ . من « سير أعلام النبلاء » (١٢/٤٠٨) .

« أهليته » من خلال علمه ومنهجه لا من خلال شهاداته ومناصبه ، وهذا ما سينكشف لنا إن شاء الله عما قليل ، و :

سوف تدري إذا انجلى الغبـــارُ أفـرسٌ تحتـــك أم حمـــــارُ

مع أن هذا الكاتب الذي ينازع الأمرَ أهلَه ، إذا قورن بأهل العلم الذين خالفهَم وشَذَّ عنهم ، فلا ولن يستطيع أن يزعم – ولو حمل أضعافَ وزنه من المؤهلات – أنه بلغ من العلم بالكتاب والسنة عُشْر مِعْشَار واحدٍ من أئمة الهدى الذين قَضَوْا بالحق وبه كانوا يعدلون ، ولو لم يحملوا شيئاً من هذه الأوراق التي يتيه بها ويفتخر !

ويتمادى صاحب الجريدة في اصطناع هالة زائفة حول مقلَّده ، عَلَّها تشفع له فيما سيقدم عليه من مخالفة سبيل المؤمنين ، ويسوق عباراتٍ خِلَلَها حالة نفسية هيَ التي تصوغ موقفه ، فتبدي له المرجوح راجحاً ، والضعيف قوياً :

(وقد سعدت بزيارته سعادة بالغة إذ لا يتحدث في أي مسألة من مسائل الدنيا أو الآخرة إلا إذا رد أقواله رداً أصولياً إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويحدثك عن صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه وما إذا كان متصلاً أو مرفوعاً أو مرسلاً **ويملك عليك شوارد حسك** فإذا استفهمت أجاب ودلل على كل كلمة في إجابته وذلك هو النمط الذي يجب أن يكون في مجال العمل الإسلامي لا يركن إلى « تخاطيف » من كتب ويدعى بها علماً .

وقد يذكر القارىء الكريم أيضاً ذلك الحوار الذي أنشأته بين الصوفي ونصير السنة وقد احتكما يومها للدكتور ابن منصور وأجاب بما يأخذ بالألباب والدكتور ابن منصور هو الدكتور إسماعيل منصور الذي زارني وتبادلنا أطراف الحديث **وفوجئت** بحكم جديد عليَّ في النقاب إذ قال لي إن حكم النقاب أنه حرام ، ودهشت لهذا الحكم فإني لم أسمعه من قبل بل سمعت ماينقاضه وقال لي : إنه اهتم بهذا الأمر اهتماماً بالغاً وأعد حوله بحثاً ورجوته رجاءً حاراً أن يوافيني بهذا البحث .